مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 520-532، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

التعددية السياسية: دراسة في المفهوم والآليات

وجيه عفدو علي
قسم السياسة العامة، كلية العلوم الانسانية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 24 حزيران، 2018، تاريخ القبول بالنشر: 19 ايلول، 2018)

الخلاصة

التعددية السياسية تعد ركيزة رئيسة من ركائز بناء دولة مدنية عصرية تسعى الى تحقيق تجانس مجتمعي من خلال الاعتراف المجتمعي بحقيقة التعدد والتنوع ، والسماح لها بالتعبير عن خصوصياتهم بكل حرية دون التعرض للضغط والاكراه ، من هنا ينبغي العمل على تبنيها وترسيخها في المجتمعات لا سيما المجتمع العراقي الذي واجه مشاكل كثيرة في هذا الشأن ، لانهُ يعاني من ضعف وهشاشة الديمقراطية نتيجة غياب التعددية السياسية عن قاموسه السياسي وقيام نظام سياسي شمولي لا سيما بعد وصل حزب البعث الى السلطة في البلاد الذي لا يحترم الآراء المختلفة ولا يسمح بتكوين الاحزاب السياسية .

المقدمة

يعد موضوع التعددية السياسية والآليات السياسية والفكرية المرتبطة بها من المواضيع التي لها أهمية كبيرة في الأدبيات السياسية المعاصرة ، إذ أنها تقوم على احترام التعدد والتنوع المجتمعي الذي يتميز بوجود أقليات متنوعة ومتعددة ، ومن ثم فالتعددية تعني السماح للأفكار والمذاهب السياسية المتنوعة بالتعبير عن مصالحها ، وممارسة العمل السياسي العام بشكل سلمي بعيداً عن استخدام العنف والأدوات المرتبطة به ، ومن ثم تعزيز الترابط الفكري وتوثيق التعاون بين مختلف المكونات الاجتماعية ، ومن ثم السماح لكل مكون من المكونات السائدة في المجتمع تكوين وتشكيل أحزاب وتنظيمات مدنية عصرية تقوم على أساس التنافس السلمي فيما بينها في تحقيق أهدافها لا سيما في الوصول الى السلطة السياسية أو التأثير عليها لتحقيق مطالبهم ورغباتهم من خلال تأسيس نظام سياسي ديمقراطي ، وكذلك ينبغي القول في هذا الصدد أن وجود التعددية السياسية: (التعددية الحزبية وتعددية الرأي) تعد الوسيلة الرئيسة والفعالة في تحقيق معنى التداول السلمي للسلطة السياسية وعدم تمركزها على طرف واحد دون الاخر .

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن وجود التعددية السياسية وأحترامها وما يرتبط به من الآليات يسمح ببناء مجتمع مستقر سياسياً واجتماعياً ، اذ يساهم على تحقيق المشاركة السياسية الفعالة لمختلف الشرائح والمكونات الاجتماعية والسعي الى تحقيق مصالحها من خلال تمثيلها السياسي ، ومن ثم عدم الشعور بالتهميش أو الظلم ، كما انها تساهم في تحقيق التجانس المجتمعي خصوصاً في المجتمعات غير المتجانسة والتي تشهد النزاعات والصراعات المسلحة .

فرضية البحث:

أن الفرضية التي تقوم عليها البحث تؤكد "أن مفهوم التعددية السياسية غير واضح بشكل كامل وتتميز بالغموض وعدم الوضوح نظراً لإختلاف وجهات النظر حولها ، الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث فيها وتوضيح ماهيتها وإيجاد تصور واضح عنها من جهة ، ومن جهة ثانية ان هناك آليات

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 520-532، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

سياسية عديدة مرتبطة بها تمثل الشروط الاساسية التي ينبغي توافرها لكي يكون هناك تعددية سياسية حقيقية وليس تعددية شكلية أو تعددية صورية" .

مشكلة البحث:

ان هناك مجتمعات عديدة لا سيما مجتمعات عالم الجنوب لا تؤمن بالتعددية السياسية ، لهذا أن هذه المجتمعات بحاجة ماسة الى تكوين وترسيخ صورة واضحة عن التعددية وضرورة احترامها والسماح لها بالعمل بحرية تامة وعدم إضطهادها وتهميشها ، لكي يتسنى لها تحقيق الاستقرار والسلم المجتمعي .

هدف البحث:

ان البحث يهدف الى توضيح معنى ومفهوم التعددية السياسية وتوضيحها بشكل علمي أكاديمي من أجل توظيفها في المجتمع وايجاد اعتراف مجتمعي بها ، كما ان البحث يهدف الى بيان أهم الآليات التي تقوم عليها التعددية بوصفها منظومة متكاملة ومترابطة مع بعضها .

منهجية البحث:

لقد اعتمد الباحث على اكثر من منهج من مناهج البحث العلمي في معالجة موضوع التعددية ، فقد تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل مضمون ومعنى التعددية السياسية وعناصرها الأساسية وبيان المفاهيم والتعاريف المختلفة لها ، فضلاً عن تحديد الآليات التي تقوم عليها التعددية ، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي من خلال متابعة التطور التاريخي والتسلسل الفكري لمفاهيم ومصطلحات الدراسة .

هيكلية البحث:

توزعت هيكلية البحث إلى مقدمة ومبحثين اثنين ، فضلا عن الخاتمة ، تناول المبحث **الأول** منه مفهوم التعددية السياسية وتطورها من خلال تقسيمه إلى نقطتين أثنتين: عالجت **الأولى** مفهوم التعددية السياسية ، في حين خصصت **الثانية** لدراسة التطور الفكري التعددية السياسية ، اما المبحث **الثاني** فقط سلط الضوء فيه على آليات التعددية السياسية في **أربعة** نقاط رئيسة ، **الأولى** منها يتناول آلية الديمقراطية ، **والثانية** تعالج الحقوق والحريات ، اما **الثالثة** فقد خصصت لمعالجة موضوع المشاركة السياسية ، وركزت **الرابعة** على آلية النظام التمثيلي بوصفه ضمان من ضمانات وجود تعددية سياسية حقيقية ، وهكذا انتهت الدراسة بخاتمه تضمنت جملة من النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث أثناء دراسته ، ثم تاتي قائمة المصادر والمراجع التي تم اعتمادها في هذه الدراسة .

المبحث الأول

مفهوم التعددية السياسية وتطور والفكري

يثير مفهوم التعددية السياسية في التقاليد الفكرية المعاصرة الكثير من النقاش والجدال بين المختصين والباحثين حول ماهيتها وضرورتها في بناء مجتمع ديمقراطي حر ، ومن هنا ينبغي القول أن تعريف المفاهيم وتحديدها أمر في غاية الاهمية في أي مجال علمي ،خصوصاً أن اغلب المفاهيم ولا سيما الاجتماعية منها تتداخل في معناها ، لذلك سيتناول هذا المبحث مفهوم التعددية السياسية وتطورها الفكري في مطلبين **اثنين**: وهما **المطلب الأول**: مفهوم التعددية السياسية ، **والمطلب الثاني** التعددية السياسية التأصيل الفكري .

أولاً: مفهوم التعددية السياسية:

على الرغم من كثرة استخدام مصطلح التعددية السياسية المعاصرة الا انه يفتقر الى تعريف محدد أو نظرية واحدة متكاملة تحدد مضمونه وعناصره فما هو شايع عن هذا المصطلح هو تنوع وتعدد الجماعات الدينية والقوميه وثقافيا وكيفية تأثير يديرها في صنع القرار وتوزيع وانتشار عناصر القوة في المجتمع[1] وهكذا ينبغي أن نبدأ قبل كل شيء بالتحديد ماهية التعددية وعليه يقع يقصد التعددية السياسية بأنها مظهر من مظاهر الحداثة السياسية ويقصد بها أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الصراع بواسطة السياسة ، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراف والأخذ والعطاء ومن ثم التعايش في طار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية والتعددية هي وجود الصوت أو أصوات أخرى معارضة ومخالفة

لصوت الحاكم [2]، بينما يرى آخرون أن التعددية السياسية هي شكل لتمثيل المصالح ولها افتراضات معينة وأن المفهوم الأساسي للتعددية يتضمن وجود وحدات تطوعية ، أي من حقك ان تنشئها ومن حقك ان تحلها ، وإن هذه الوحدات التطوعية الحرة تتنافس فيما بينها في الحصول على الاصوات أثناء العملية الانتخابية وكذلك تتنافس على موارد الدولة بمعنى أن المواطنين هم الذين يقومون بإدارة بها. وليست الدولة لا من حيث أعطي الترخيص ولا من حيث اختيار قياداتها [3].

وتؤكد الموسوعة السياسية أن التعددية هي مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من الروابط السياسية وآخرة غير سياسية متعددة ذات مصالح مشروع متفرقة بمعنى أن أصحاب هذا المفهوم يرون أن التعدد والإختلاف يحول دون التمركز الحكم والسلطة امر الذي يساعد على تحقيق المشاركة والمساهمة الواسعة في العملية السياسية والتوزيع المنافع[4]، وأن التعددية السياسية تقوم على أساس أن ثمة اكثر من حقيقة واحدة مطلقه يمكن فرضها على الجميع بمعنى أن التعددية ترفض الاحادية انطلاقا من الإيمان بأنه لا يمكن فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد أو مبدأ واحد فقد تكون هذه التعددية موروث أو التقليدية تتجسد بصور وأشكال مختلفة فقد تكون تعددية دينية مذهبية أو قبلية أو سلالية أو اللغوية أو قومية [5]، لذلك يمكن القول أن رفض ونبذ الاحادية هي أحد إحدى أهم الآليات التي تقوم عليها التعددية من اجل فتح الأنوار وبناء مجتمع مفتوح يقبل بتداول وانتشار الأفكار والطروحات المتعددة والمتنوعة وليس مجتمعاً مغلقاً قائم على فرض رؤيا واحدة على الجميع .

إضافة الى ذلك أن هناك من يربط تعريف التعددية السياسية في احترام المكونات الاجتماعية الموجودة في المجتمع والسماح لها بالتعبير عن نفسه وعن مصلحة والخصوصيات بحريه دون ان تتعرض للضغط والإكراه ، ومنهم (**أحمد صدقي الدجاني**) الذي عرف التعددية السياسية بأنها تعني" الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدد شرائح أجتماعية ، وان التعددية تعني احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف في العقائد والأعمال والمصالح ، وإيجاد صيغة التعبير عن ذلك بحرية وبالشكل السلمي ودون الصراع الذي يهدد أمن وسلامة المجتمع ، أي أنها تعني مشروعية التعدد القوى الأخرى السياسية وحضها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها [6].

فالتعددية بوصفها نظرية سياسية ترى وجوب تقيد وظيفة وصلاحيات السلطة السياسية عن طريق عدة جماعات وسيطة سواء كانت الحكومات المحلية أم الأحزاب والنقابات والجمعيات الموجودة في المجتمع مما يحقق ضمان حرية الفرد لكي لا يسمح سيطرة حزب واحد او اعتناق الدولة ديانة واحدة [7]، زيادة على ذلك يشير مفهوم التعددية السياسية إلى أن المجتمع لا يتكون من فئة أو جماعة متجانساً بل يتكون من الجماعات والفئات التي تختلف في المصالح والأفكار والاتجاهات ، ومن ثم فإن فإنها تعني الاقرار بالشرعية للقوى والآراء السياسية السائدة في المجتمع وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها بشكل سلمي والمشاركة في صنع القرار السياسي ، أي أنها تعني إقرار أو أعتراف مجتمعي بوجود تنوع وتعدد قائم على أساس ديني أو ثقافي أو فكري ، وأن هذا التنوع لابد أن يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات ، وهكذا فإن التعددية السياسية يشير إلى عناصر أساسية عديدة ، والتي هي [8]:- .

1- اعتراف بوجود تنوع او اختلاف داخل المجتمع الواحد .

2- احترام هذا التنوع وما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف .

3- السعي لإيجاد صيغة ملائمة للتعبير عن هذا التنوع والتعدد في إطار سلمي لكي لا يتحول إلى مصدر للصراع والنزاع في المجتمع .

بمعنى أن ذلك يساعد على إيجاد منافسة حقيقية وواسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة على جميع المناصب المؤثرة في الدولة ، وذلك في فترات دورية منتظمة وبعيداً عن استخدام القوة كما يحدد (**روبرت دال**) خمسة شروط يعتقد بأنها ضرورية ومهمة للتطوير حكم التعدد المستقر في المجتمعات المعاصرة ، والتي هي [9]:-

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 520-532، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

أولاً – أن لا يلجأ القادة إلى استخدام القصر لا سيما من طريق الشرطة وجيش لاكتساب سلطاتهم والحفاظ عليها .

ثانياً– ثمة مجتمع حديث وديناميي ومتعدد تنظيمياً .

ثالثاً– الابقاء على امكانات الصراع بين المكونات الثقافية الفرعية والمتعددة عند مستويات مقبولة .

رابعاً– ثمة ثقافة سياسية ونظام ومعتقدات بين سكان البلد ، خصوصاً عند الطبقة السياسية النشيطة مواتيان لفكرة الديمقراطية ومؤسسات حكم التعددية .

ان ذلك يساهم في إيجاد منافسة حقيقية وواسعة بين الافراد والجماعات المنظمة على جميع المناصب المؤثرة في سلطة الحكومة ، وذلك في فترات دورية منتظمة وبعيداً عن استخدام القوة .

ومن أشهر الكتابات الحديثة في مجال التعددية ما كتبه (**ديفيد أستون**) في كتابه "**العملية الحكومية**" وبدأ بالفرضية التي تقول بأن الجماعة هي الوحدة الأساسية للحياة السياسية ، وأن السياسة لا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى المشاعر والاتجاهات أو الأفكار ، لأن هذه الامور أنما تنتج عن حياة الجماعة . وأن علماء السياسة يميزون بين انواع وأشكال مختلفة من التعددية ، فهناك التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية والتعددية الثقافية ، وهذه الأشكال والأنواع تعد من الأمور الطبيعية في مختلف المجتمعات المعاصرة في معظم شعوب العالم تتميز بتنوع الديني والعرقي والذي لا يكاد يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة [10]. أي ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق وواجبات متساوية في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ، ونعني بذلك أن يكونوا أحراراً ومتساويين في عمليات تداول بشأن أوضاع حياتهم وفي تحديد هذه الأوضاع ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لأنكار حقوق الاخرين [11].

ولعل أحد اهم الإستنتاجات التي يمكن أستخلاصه من هذا النقاش حول معنى التعددية هو أن التعددية السياسية هي نتائج العقل السياسي الغربي ولها مفاهيم عديدة ومتنوعة وليس مفهوم واحد جامع مانع متفق عليه بين الباحثين والمختصين ، وهنا من المفيد القول أن التعددية السياسية تشير إلى الجماعات التي تهتم بالعملية السياسية كالحال مع الأحزاب السياسية والحكومة والبرلمان ، فهي عبارة عن تيار الفكري سائد في الحياة السياسية والذي ينظر إلى السياسة والعملية الديمقراطية في التعبير عن التنافس والصراع بين الجماعات السياسية التي تحكم ، أي التي في السلطة ، وتلك التي خارج السلطة ، أي المعارضة ، بمعنى أن هذه الجماعات تعد العنصر الأساسي في تكوين وإيجاد التعددية السياسية ، وأن النظام السياسي الأمثل هو ذلك النظام القائم على مثل هذه التعددية ، والذي يسمح لعدد أكبر من الجماعات السائدة في المجتمع بالتعبير عن مصالحة ومطالبها بصورة سلمية .

ثانياً– التعددية السياسية: التأصيل الفكري:

بما أن التاريخ يعد مستودع للأفكار والنظريات ، فإن أي فكر ينبغي أن يكون له معالجة تاريخية لكي تكون الدراسة شاملة ومعمقة ، وعليه لقد شغل التعددية العقل السياسي الغربي الحديث بعد أن تم بلورتها وصقلها على يد الكثير من المفكرين لا سيما المفكر الانكليزي (**جون لوك**) الذي كان أول من أكد في اواخر القرن السابع عشر في كتاباته ومقاولاته السياسية على أن الدولة يجب أن تقوم على القبول العام والعمل على رفاهية المجتمع ورعاية مصالحيها والسماح بتعدد أثني واجتماعي وسياسي ، واذا أهملت شيء من ذلك وجب الثورة عليها وتغييرها [12]. وكذلك يعد المفكر الفرنسي (**مونتسكيو**) صاحب الكتاب المشهور الذي يحمل عنوان "**روح القوانين**" الذي صدر عام 1748 والذي يقترن اسمه بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية ماخذا بالرغبة في فهم الواقع السائد في عصره الذي يستم بالتنوع غير المتجانس من الافكار والعادات والتقاليد والقوانين والمؤسسات والمصالح ، وأن شغلت بعدها بالمطلوب وآلية التعامل مع هذا الواقع المتنوع ، وكيف الخروج من واقع غير متجانس إلى واقع متجانس يؤدي إلى استقرار المجتمع [13]. بينما يذهب الآخرون

إلى القول أن التعددية السياسية تطورت من خلال ثلاث مراحل اساسية وهذه المراحل يمكن تحديدها على النحو الآتي:-

- **المرحلة الأولى:** التعددية السياسية كان نظرية سياسية متميزة ظهرت في بريطانيا في بدايات القرن العشرين عندما قام مجموعة من علماء النظريات السياسية أمثال (**جون جي دي إتش وهارولد لاسكي**) بمناقشة استقلالية لمجموعة المتوسطة مثل الجمعيات الدينية والاتحادات العمال في السياق التاريخي للقوة المتزايدة للدولة المركزية [14].

- **المرحلة الثانية:** التعددية السياسية بدأت في الخمسينيات والستينيات القرن الماضي عندما قام عدد من علماء السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية أمثال (**روبرت داهل وتشارلز لي وبروم وجاك**) بشكل أكثر تجريبي بتطوير التعددية الديمقراطية موجها هذا الشكل المتنوع لقوة الدولة كجهاز اجتماعي من سبيل في أي قوة مفرقة إلى مراكز القوة المتعددة في الديمقراطية الحديثة تأكيد على أهمية ضرورية للأحزاب السياسية أو المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة في مثل هذه الديمقراطية ، وأن التعددية السياسية عند أصحاب هذا الجيل عرض وحدد مفهوم الدولة الذي بدوره يتحدث في التنوع للمصالح المتنافسة بين المجموعات المتنوعة من الناس ، بمعنى أنه ينبغي إدارة هذا التعدد والتنوع إدارة سلمية وفعالة [15].

- **المرحلة الثالثة:** التعددية السياسية التي بدأت في الثمانينيات القرن الماضي عندما حاول أصحاب بعض النظريات السياسية تأليف وتركيب التعددية السياسية الإنجليزية والتعددية الديمقراطية ، بينما أراده آخرون دمج التعددية التقليدية بآخر التطورات التي تم التوصل إليها في حركة النقل والفلسفة التي بدأت في فرنسا في أواخر الستينيات من القرن نفسه بالرغم من أنه ليس هناك حركة سياسية مميزة كما كان سائداً في التعددية السياسية في الجيل الأول أو كمدرسة أكاديمية كما في الجيل الثاني مدرسة (**بايل**) للتعددية السياسية و (**بول هيرست وشانتال موف**) ربما يمثلان التعددية السياسية المعاصرة [16].

من ناحية أخرى وضح (**هيرتز**) دعوته إلى التعددية تشاركية مع اعادة التأكيد على السمات المعيارية للتعددية السياسية التي قدمها (**هون** و **لاسكي**) بالإضافة إلى التعددية الديمقراطية والنقد هم الماركسيون من الناحية الأخرى ، في حين وضح (**موف**) دعوته إلى تعددية متوترة مع التأكيد على الطبيعة السياسية لبنية الجماعة السياسية نفسها [17].

بينما يرى آخرون أن النظرية التعددية السياسية بدأت في شكلها الراهن مع كتابات (**بنتلي**) التي تنظر إلى المجتمع على أنه يتكون من جماعات متعددة ومتنوعة ، وتطورت هذه النظرية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع ظهور وتنامي المدرسة السلوكية لاسيما على يد (**روبرت دال**) الذي وضح أن المجتمع الأمريكي تتحكم فيهم المصالح المتنافسة ومجتمع متناوب تمثل المصالح المختلفة ، وبذلك تكون سلطة في موزعة ووفقا لهذا التشارك للجماعات في عملية صنع القرار السياسي بصورة او بآخر ، وبذلك تتحقق طبيعة الديمقراطية ، وقد أطلق (**دال**) على هذا الوضع إصطلاح حكم الاكثرية ، وهو اصطلاح شاع استخدامها لدى العديد من انصار التعددية لوصف الدول الديمقراطية [18]. لكن يمكن مناقشة هذه الفكرة وخصوصاً تلك التي تتعلق بحكم الأكثرية بالقول ان الدراسات المعاصرة حول الديمقراطية تؤكد ان المعيار الصحيح في الديمقراطية هو ضمان حقوق الأقلية ، وليس حكم الاكثرية ، وإلا سيكون هناك طغيان الاكثرية أو استبداد الاكثرية كما أشار إليها كثير من المفكرين وخصوصاً (**الكسي دي توكفيل**) في كتابه المعروف "**الديمقراطية في امريكا**" الذي بين أن واحد من أهم عيوب الديمقراطية هي أن الاكثرية تتحكم في كل شيء .

يتضح مما سبق أن مفهوم التعددية يعد من المفاهيم المرتبطة بالفكر السياسي الغربي المعاصر ولها خلفية فلسفية تتعلق بأدراك دور الدولة وطبيعتها ، وتكريس مبدأ المواطنة ورفض الاستبداد وصياغة العقد الاجتماعي على أسس ديمقراطية سليمة ، وأنها في ذلك الإطار لم يشكل المفهوم نظرية قائمة بذاته أكثر من كونه مظهرا من مظاهر حرية التعبير والرأي في أي ناحية من

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 520-532، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

نواحي العمل والسلوك السياسيين ، الأمر الذي يسمح أيضاً بقيام تعددية حزبية تتنافس فيما بينها على المقاعد البرلمانية عبر الانتخابات العامة ، وان مفهوم التعددية في أوسع معانيها مفهوم ليبرالي واسع الاستعمال والاستخدام يرتبط بالحياة السياسية الأمريكية وانتشار النظرية السياسية الأمريكية ، وان نماذج التحليل في الأوساط الأكاديمية الغربية بشكل عام تنظر الى التعددية بوصفها مرتبطة بمجموعة من الآليات التي ينبغي توافرها لإيجاد تعددية سياسية حقيقية ، الأمر الذي يستدعي معالجة هذه الآليات في المبحث القادم .

المبحث الثاني
آليات التعددية السياسية

ان متابعة الآليات التي تقوم عليها التعددية السياسية تعد من الامور الضرورية التي التي ينبغي معالجتها معالجة حقيقية لغرض الاستفادة منها ومحاولة تطبيقها في التجربة السياسية لكثير من المجتمعات التي تسعى التحول نحو الديمقراطية ، بمعنى استخدام آليات التعددية لتحقيق التمثيل الديمقراطي تتضمن تمتع مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية في التطلع لتولى سلطة الدولة بتأييد شعبي ، وهذه الآليات يمكن تحديدها على هذا النحو :-

أولاً- الديمقراطية:

ويشكل مبدأ التعددية السياسية منظومة متكاملة ، ويأتي الديمقراطية كآلية أساسية من آلياتها وانها تشكل ماهيتها من التقرير بحق الأغلبية السياسية واحترام الآراء السياسية والتقدير بحق المساواة أمام القانون وسيادة أحكام القانون على الجميع ، على الحاكم والمحكوم على حد السواء [19]، إنطلاقا من حقيقة أن الديمقراطية ليست حكم الاكثرية ، فحسب ، بل واحترام وضمان حقوق الأقلية ، لذلك عرفها البعض بأنها تلك التي تسمح بالتنوع في المصالح والاراء والحلول الوسطى [20]. أن هناك علاقة الجدلية بين التعددية السياسية والديمقراطية ، فالتعددية إنتاج العملية الديمقراطية جزء أن لا يتجزأ منها وترتبط النظرية التعددية بالديمقراطية في المجتمعات الليبرالية وتنظر الى المجتمع السياسي على أنه مكون أساسي من جماعات كثيرة ومتنوعة ذات المصالح المتنافسة ومتصارعة تتفاعل فيما بينها بشكل سلمي . وفي ظل الديمقراطية تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات بأنه مجتمع واقعي مما فيه من مظاهر الاختلاف والتنوع ، ولا ينكر حق التعدد كما ان أفضل السبل للتعبير عن التعددية هو الاعتراف بها ، وفتح المجال للعمل السياسي المشروع أمامها ويتجسد هذا اعتراف في حق القول ، هو الذي يعبر عن التعدد والتشكيل الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المصالح وقوة الضغط والتعبير للتعبير عن آرائهم والدفاع عن مصالحهم بشكل علني سلمي مشروع يكفله الدستور ، وبذلك يتغلب على مخاطر تفكيك المجتمع ويقوي من تماسكه ويحول أوجه الاختلاف الى تنوع يغني تجربة المجتمع ويزيد من إمكانياتها وقدراتها المادية والمعنوية في التمسك والاستقرار والتعايش السلمي والابتعاد عن النزاعات والصراعات [21].

وفي السياق نفسه يمكن القول أن مفهوم التعددية في الفكر السياسي الليبرالي يرتبط بالجذور الفلسفية التي تقوم على رفض الاحادية أي رفض أن ثمة مبدأ غالبا واحدا أو القول بأن الحقيقة كل عضوين واحدة مما يعني تنوع البشر والأحداث وظهر في الكون من حيث عدم التعبير عن طبيعة او حقيقة واحدة مطلقه عمرها الذي يفسر معارضتها على المستوى السياسي النظم الدكتاتورية والشمولية القائمة على حكم الفرد الواحد او الحزب الواحد او العقيد الواحدة المهيمن على اعتبار انه كافة النظم الديمقراطية ذات الطبيعة التعددية [22]. ولهذا فإن الاتجاه اليوم يؤكد على أن التعددية تقدم شرطاً أساسياً من شروط الديمقراطية ، كما أنه في غياب الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي فإن التعددية تتحول إلى مجرد ديكور سياسي لمجموعات سياسية أو اجتماعية أو دينية لا تكون ملتحمة الالتحام الكافي في جسم الأمة وعليه يرى البعض ان الديمقراطية تعد الآلية الاكثر إرتباطاً بالتعددية في الناحيتين السياسية والاجتماعية [23].

وتجدر الإشارة إلا أنه ثمة تمايز بين الديمقراطية كان نظام سياسي وقيامه التعددية السياسية كشكل تنظيم الحياة السياسية

والإدارة لأن القرار التعددية السياسية بحق الجمعة المتنوعة في تنظيم نفسها التركيز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن من خلال التعبير عن مصالح وأهداف ورغباتهم ومراقبة ممثليهم في تطوير السياسات العامة التي تعبر عن جوهر تنظيم الحياة السياسية لتحديد أشكال الممارسة السياسية إلى جانب تبرير شرعية النظام السياسي [24]. بينما هناك من يذهب الى القول أن الربط بين التعددية السياسية والديمقراطية مبالغ فيه ولا يمثل حقيقة الأمر على الاقل من الناحية السياسية التطبيقية ، ففي خلاف المفهوم الإغريقي القديم ان الديمقراطية هي حكم الشعب أو حكومة الشعب ، فان الديمقراطية في مفهومها المعاصر تختلف اختلافاً كبيراً حسب القوة الحاكم وحسب اعترافه بالتنظيمات الأخرى سواء كانت سياسية أم اجتماعية ، بمعنى أن التجمع الدولي المعاصر يشهد اليوم ممارسة الديمقراطية والتوجه أصبح نحو أنظمة حكم ديمقراطي ، وخصوصاً بالنسبة للدول والمجتمعات التي لا تتميز بوجود الديمقراطية ، وأنها مغلقة وليست مفتوحة تسمح للتعددية بالتعبير عن نفسها ، أي أنها لا تعترف بحقها في التعايش في التعبير عن نفسه وكذلك في المشاركة السياسية [25].

ثانياً– المشاركة السياسية:

أن الحديث عن الآليات التعددية السياسية ينبغي الإشارة إلى آلية أخرى من هذه الآليات والتي هي تتعلق بالمشاركة السياسية التي تعد من المرتكزات والاليات الاساسية للتعددية ، بوصفها تشير إلى مشروعية تعدد القوة والآراء السياسية وحقها في التعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها والتعبير عنها ، بهذا المعنى أنها تعني اقرار واعتراف بوجود التنوع الاجتماعي بأنه هذا التنوع لابد أن يترتب عليها خلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات ، وهكذا تكون المشاركة السياسية هنا إطار مقنن التعامل مع هذا الاختلاف او الاختلاف بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع والدولة ، لانه يمكن التعبير عنها من خلال المشاركة في الحياة السياسية بصورة حقيقية وفعالة ، الأمر الذي يسهم في السماح بوجود تعددية سياسية حقيقية في ادارة تلك الاختلافات والمصالح المتنوعة التي تتميز بها المجتمعات بصورة سليمة [26]. أي أن مفهوم التعددية السياسية لها ارتباط وثيق بالمشاركة السياسية من حيث انتشارها تعدد مراكز السلطة والقوه في المجتمع، وأن المشاركة السياسية تستوجب وجود التعددية والتنظيمات الوسيطة التي تتوسط العلاقة بين المجتمع والسلطة أو بين الحاكم والمحكوم من من أحزاب وجماعات المصالح وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني وهذا من شأنه أن يوفر قدرا أكبر لضمان المشاركة من مختلف الجماعات السنية والعرقية وغيرها في العملية السياسية والتعبير عن مصالحها في إطار الوحدة في التنوع [27].

ينبغي القول أن مبدأ المشاركة السياسية للقوى والاحزاب السياسية المتنوعة آلية أساسية من الآليات التعددية السياسية ، وذلك لأنها تؤدي إلى تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية وانتقالها من جماعة إلى جماعة أخرى من حزب إلى حزب آخر من فرد إلى فرد آخر عبر انتخابات حرة ونزيهة ، لذلك يجب التسليم بالطموحات المشروعة لمختلف الفئات المجتمعية في سعيها السلمي لتحقيق تداول للسلطة بين مختلف أطراف النخب الاجتماعية ، وهنا لا تعني المشاركة السياسية بالضرورة حتمية تغير النظام السياسي في الدولة ، انما تعني إعادة توزيع وانتشار السلطة ومواقع النفوذ والسيطرة الفعلية في المجتمع بقدر ما فقدت النخبة الحاكمة اليوم في هذا البلد أو ذلك البلد التأييد من النفوذ والهيمنه السياسية أصبحت تتعرض لمنافسة الأطراف الأخرى التي تستطيع أن تستثمر ذلك في مواجهة النخبة القائمة من خلال ما تتمتع به من تأييد ودعم معنويا وسياسياً واجتماعياً والمشاركة تفرض استبدال طبيعة الحاجات الأساسية للمجتمع وترتيبها ككل لدى النخبة والعام على حد سواء ، وهذه المطالب لم تتبدل بالفعل منذ أكثر من قرن وهي التي شكلت في كل المجتمعات بوصفها الشرط الأول للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي [28].

ويدخل الكثير من المفكرين المعاصرين موضوع المشاركة ضمن آليات التعددية السياسية ، لأنها في بعدها السياسي

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 520-532، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

تتضح في جولة الصور في التعددية السياسية والفكرية ، كما يتضح في المشهد السياسي توزيع الأدوار في الادارة وتنظيم الحياة السياسية كما توفر الحرية في القيام المسؤوليات والحقوق وعدم السماح في إيجاد أنظمة حكم دكتاتورية او شمولية ، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد فرص مناسبة في التعبير عن نفسها في مجتمع يسود فيه حرية التعبير وعدم التميز المتعلق بالجوانب العقائدية أو طائفية أو القومية أو العشائرية والمشاركة في القرار والسلطة وليس توزيع الحصص والمناصب الذي يستهدف أرضاء جماعة دون أخرى او أرضاء نخبة ما او جمهور ما ، بل إنه بل انه يساهم اسهاماً فاعلاً في إدارة شؤون المجتمع بشكل سليم ، والتي من شأنها أن تساهم بإيجاد ديمقراطية حقيقية [29]. وفي هذا الشأن يتحدد مفهوم التعددية السياسية بالمشاركة السياسية عند وصفها بحق الجماعات الاجتماعية والسياسية في الإعلان عن وجودها والسماح لها في المشاركة السياسية من خلال تكوين قنوات وأدوات وتنظيمات مستقلة التي تمكنها من الإعلان عن آراء وأفكار وموقف سياسية ، بل وتمكنها من تحقيق وتطبيق هذه الأفكار والآراء في مجال السياسي [30].

بمعنى أن بالسماح المشاركة السياسية يعد أهم الآليات التي تقوم عليها التعددية وإيجاد نظام حكم ديمقراطي يسمح بالافكار والآراء السياسية المختلفة والمتنوعة في التعبير عن نفسها ، كما يسمح ويعطي حق التنظيمات المتمايزة ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية في التعبير مصلحهم ومطالبهم وإيجاد فرص مناسبة لها في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وفي اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي [31]. أي أن المبرر الحقيقي والهدف الجوهري للتعددية يكمن في إيجاد طريقة مؤسسية التي تمكن القوى السياسية من المشاركة السياسية عن طريق نشر ثقافة الديمقراطية ، ديمقراطية المشاركة والمساهمة في صنع القرار ، وليس ديمقراطية المساندة التي تلجأ إليها بعض الانظمة الهشة في المجال الديمقراطي [32].

ان أحترام التعددية وتطبيقها على أرض الواقع يحتاج إلى توفير مصادر المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وتحديد الخيارات العامة [33] فمن خلال إعطاء الحرية لتشكيل الأحزاب السياسية وإيجاد جماعات الضغط والمصالح ومؤسسات المجتمع المدني الفعالة والنشطاء غير الرسميين وغير الحكوميين سيكون هناك حرية لكل مكون من مكونات المجتمع في تشكل هذه تكوينات السياسية لكي تشارك في الحياة السياسية مشاركة فعلية حقيقية أملاً منها في التأثير على القرار السياسي ، مما يؤدي في النتيجة إلى خروج قرارات متوازنة تصب في مصلحة الجميع دون أن تقتصر على طائفة أو مجموعة معينة داخل مجتمع[34]، وعليه فإنه مضمون التعددية السياسية قد تم تجسيده في المعنى السياسي الملموس الذي يؤكد على ان كل اتجاه سياسي يجب أن يكون له حق دستوري يكفله الدستور في المشاركة السياسية والتأثير في القرارات العامة ، وذلك من خلال إقرار مبدأ تداول السلطة السياسية وأنتقالها من جماعة إلى جماعة أخرى سليماً [35]، والذي ستكون موضع معالجتها في النقطة القادمة .

ثالثاً– التداول السلمي للسلطة السياسية:

أن الممارسة الديمقراطية وما تعني من تعددية تكشف اليوم عن وضع السلطة السياسية التي لم تعد حكرا لحزب معين أو لجماعة معينة على حساب الآخرين ، وإنما أصبحت السلطان في العالم اليوم خصوصاً في المجتمعات الديمقراطية التي تجاوزت المراحل الاستبدادية والشمولية والدكتاتورية من الممكن إدارتها من قبل الأحزاب والحركات السياسية وانتقالها سلميا فيما بينها استنادا إلى مبدأ الأغلبية من اصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية ، أي من خلال آلية التداول السلمي على السلطة على أساس المنافسة الحرة ونزيهه بين القوى السياسية المتعددة في المجتمع الذي تتم هذه المنافسة في إطار الأحكام الدستورية والقانونية دون تجاوزها او الخروج عنها ، لأن الخروج عنها يعني الخروج عن القانون والنظام ومن ثم ضرب العملية الديمقراطية باسرها عرض الحائط ، وهكذا فإن التداول السلمي يعني ان النظام السياسي يحصل على الرضا والقبول الشعبيين عبرة الآلية الديمقراطية والتي تتمثل بالانتخابات الامر الذي يمنح السلطة ممارسة ومزاولة أعمالها وفقا للدستور من قبل الحزب الفائز الذي

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 21، العدد: 2 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 520-532، 2018
https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

حصل على الأغلبية او حتى الأحزاب المؤتلفة مع بعضها التشكيلة الحكومية بعد الانتخابات [36].

فالتعددية أولا وقبل كل شيء هي مجرد وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحوار والنقد والاعتراض ، ومن ثم التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطى المتنور به ، وهذا الامر يتطلب عدم احتكار السلطة على طرف أو جهة معينة ، وإنما ينبغي تداولها بين الأطراف السياسية المنظمة والممثلة بالأحزاب والحركات السياسية [37].

رابعاً– احترام الحقوق والحريات:

بذل الجهد الإنساني في سبيل أحترام الحقوق والحريات وبهذا تقلص حكم الاستبداد. وبدأ النضال من أجل الحرية والعدالة و الأداء السياسي الرشيد والحكم الصالة أسفر عن ضرورة الاعتراف التعددية السياسية داخل المجتمعات السياسية المعاصرة ، كما أسفر عن تأكيد ضرورة انه أمن النظام الدستوري والقانون الى الفئات الاجتماعية والسياسية الحق في التنظيم المستقبل والحق في التعبير عن الرأي و ضرورة تسليم الطموحات المشروعة لمختلف الفئات الاجتماعية في سعيها السلمي للوصول إلى السلطة السياسية تحت مظلة تنظيم تشريعي يسمح باحترام الحقوق والحريات في المجتمع لكي يتم إستيعاب كل مكون من المكونات الاجتماعية الموجودة في المجتمع دون التعرض للضغط والاكراه ، إنما إلى إستنادا الى المواطنة الذي يمثل الوعاء الذي يضمن للكل فيه حقوقه وحرياته [38].

ويلاحظ في هذا الصدد أن احترام الحقوق والحريات وتعددت الآراء عدد من الشروط الأساسية التعددية السياسية وكذلك لا يمكن تصور قيام تعددية سياسية حقيقية وقيام نظام حكم ديمقراطي أدائه لمهماته بشكل صحيح وسليم دون أن تضطلع القوى السياسية بوظائفه بشكل مستقل وحر . لذلك فإن الاسلوب الامثل في تقبل هذه الافكار المختلفة التي تسمح لها بإيجاد تعددية سياسية يسهم بشكل فعال ومستمر في بناء مجتمع قوي هو تقبل هذه الآراء المختلفة والاعتراف بوجودها وإتاحة الفرصة لها في أن تعبر عن نفسها بحرية تامة والسماح لها في الانخراط في العمل السياسي المشروع ، وهذا بطبيعة الحال يتجسد بالسماح لي هذه القوة الاجتماعية المتميزة في تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية الخاصة بها للتعبير عن آرائهم والدفاع عن مصالحها بشكل علني وسلمي ومشروع بكفالة دستور يضمن الحقوق والحريات ، وبهذا الشكل يبقى المجال السياسي مفتوح للجميع وليس حكرا على طرف دون الطرف الآخر، وإنما يتحول العمل السياسي والمشاركة السياسية الى حق عم تشترك فيه الأفراد والجماعات المختلفة [39]. ومما لا جدال فيه ان من أفضل السبل التعبير السليم عن التعددية في مجتمع ما هو الإعتراف بوجودها أولاً ، وفسح المجال أمامها في التعبير عن نفسها ثانياً ، وهذا الاعتراف يقتضي وجود نوع من المعارضة المقبولة والمشروعة للسلطة السياسية ، بمعنى ينبغي على الجميع أفراد وجماعات أن يتعلموا الثقافة الرفض والثقافة الطاعة فرفض يضمن الحرية والطاعة يضمن الاستقرار طاعة النظام السياسي كما أنها تساعد المجتمع أن يكون مجتمع مجتمع منفتح لأن الناس يكونون أحراراً فيه يستطيعون من دون أكره أن يعبروا عن رأيهم ، وبذلك يصبح الخضوع الى السوق نوع من الحرية أو نوع من التوافق الإداري مع النظام [40]، وأن الدولة التي تحترم الحقوق والحريات وتعطي المجال للافراد والأشخاص والمفكرين في التعبير عن أنفسهم وخصوصياتهم ، وتسمح لهم التفاعل مع المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية دون تدخل سلبي أو تأثير تحس فيه من الممكن أن تكون دولة قوية وفعالة [41].

خامساً– النظام السياسي التمثيلي:

لا يمكن الحديث عن أية حريات عامة ولا عن حقوق مدنية و سياسية ، ولا عن أية تعددية سياسية ما لم تكن الحياة السياسية مبنية على أساس النظام التمثيلي الذي تتأمن به المشاركة السياسية ، وهي شرط من شروط وجود التعددية السياسية عبر الآليات الديمقراطية لا سيما الانتخابات الدورية والنزيهة في تحقيق مبدأ تداول السلطة السياسية [42]. بمعنى لا وجود لديمقراطية ما لم تكن تمثيلية ، واختيار الحاكمين أختيارا حرا من قبل المحكومين يصبح خاليا من أي معنى مالم يكن هؤلاء المحكومين قادرين على التعبير عن طلبات معينة وعن ردود

فعل أو أحتجاجات محددة [43]. ولكن يجب عدم التسليم بأن الانتخابات حتى وان كانت دورية منتظمة هي أسلوب كافي لإرساء هذا النظام وهذه الحياة النيابية ، وإنما ينبغي ان تحاط عملية الاقتراع بضمانات دستورية وقانونية لكي تكون نزيهة وشفافة قادرة على انتاج مؤسسات تمثيلية حقيقية لمختلف المكونات الجماعات ، ومن ثم تتمتع بقدر عال من الثقة والمصداقية لدى الشعب [44]. لذلك فإن التعددية السياسية هي نوع للحكومة التشاركية التي تكون سياسة البلاد معرفة لحاجات ورغبات الكثير من الناس، بمعنى ان التعددية السياسية في أحد أشكالها هي حكومة الناس ومن قبل الناس ومن أجل الناس ، وفي المجتمع التعددي السياسي ليس هناك أغلبية ، وأن الأفكار الأساسية للحكومة ترى من خلال أفكار الأفراد والجماعات لضمان حاجات ورغبات الجماهير . أي ان السلطة لكي تكون شرعية ينبغي ان تكون منبثقة عن ارادة الجماعة عامة ، وليس جماعة واحدة معينة ، خصوصاً ان الشرعية تعد الضمانة لكي لا تكون السلطة غريبة عن المجتمع أو خارجة عنه في أهدافه وغاياته وسبل ممارسته والقيم التي تدافع عنها، فهي ضمانة الانسجام والتوافق بينهما [45]. وهكذا فان النظام السياسي التمثيلي يعد النظام المناسب لتمثيل التنوع المجتمعي ويعكس التعددية السائدة في المجتمع ويدفع مختلف الاطراف الى ضرورة المساهمة في الحياة السياسية من خلال تأسيس تنظيمات مدنية عصرية تقوم على أساس المواطنة لضمان حقوقها .

الخاتمة

مما تقدم يتضح ان موضوع التعددية السياسية من الموضوعات المعاصرة ، فقد أقترن ظهورها في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ومن المفاهيم الرئيسة التي أنتجتها الثقافة الغربية والعقل السياسي الغربي ، إذ تقوم على أساس الاعتراف بحق كل مكون من المكونات الاجتماعية والسياسية في التعبير عن نفسها من خلال تنظيمات عصرية لضمان حقوقهم وحرياتهم ، والمساهمة في صنع السياسة العامة للدولة بالشكل الذي يلبي رغباتهم وطموحاتهم .

كما تبين ان التعددية السياسية تقوم على ضرورة وجود مجموعة من الآليات المترابطة مع بعضها البعض الاخر تتراوح بين الديمقراطية بوصفها مطلب ضروري لتحقيق الاستقرار والتقدم في المجتمع ، وكذلك احترام الحقوق والحريات والمشاركة في الحياة السياسية بشكل فعال ، فضلاً عن التأكيد على مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية وليس عن طريق العنف والقوة ، وأقامة نظام تمثيلي يضمن مساهمة مختلف الاطراف في الحكم وتحقيق روح الديمقراطية.

أما **التوصيات** فأنه يمكن تحديدها على هذا النحو:-

1- على مختلف الاطراف السياسية العراقية الاعتراف بالتنوع والتعدد المجتمعي كمدخل لإيجاد تعددية سياسية حقيقية ، والاخذ بما توصلت أليه المجتمعات الاخرى من خطوات مهمة في طريق دعم التعدد الموجود في مجتمعاتها ودارتها أدارة سلمية وصحيحة ، الأمر الذي أدى إلى أزدهار الديمقراطية فيها .

2- والسماح بوجود معارضة حقيقية وفعالة التي تعد مطلب رئيس من مطالب بناء ديمقراطية حقيقية .

3- الاهتمام بالأفكار والنظريات المتعلقة بالتعددية من أجل الأستفادة منها ومحاولة ترجمتها على أرض الواقع ، وان تصبح جزء من السلوك المجتمعي العام ، لكي يتسنى لها الترسيخ في المجتمع وعدم محاولة نبذها مما يهدد أستقرار وسلامة المجتمع .

الهوامش

(1) سعدي كريم ، بين التعددية الراديكالية والتعددية الليبرالية ، جريدة الصباح ، شبكة الاعلام العراقي ، بغداد ، في 12 أيلول 2008 . وكذلك ينظر: سعدي كريم ، التعددية السياسية و جوهر الديمقراطية دراسة نظرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (36) ، السنة (19) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص ص181-183.

(2) نقلا عن: رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد ، الى التعددية ، ط1، سلسلة آفاق (11) ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1995 ، ص63 .

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

(3) علي الدين هلال ، نحو معايير محددة الاتجاه ، في: سعد الدين ابراهيم وآخرون ، التعددية والديمقراطية في الوطن العربي ، ط1 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1989 ، ص ص339-340.

(4) عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، ط3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1986 ، ص786 .

(5) مؤيد جبير محمود الخفاجي ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص ص35-36.

(6) أحمد صدقي الدجاني ، التعددية السياسية في التراث العربي الاسلامي ، في: سعد الدين أبراهيم وآخرون ، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، ط1 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1989 ، ص26 .

(7) جليل اسماعيل مصطفى ، التعددية السياسية في الوطن العربي وجذورها الفكرية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1997 ، ص20 .

(8) أمينة النقاش ، التعددية السياسية .... الوهم والحقيقة ، جريدة الاهالي المصرية ، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) ، في الاربعاء 2 أيلول 2009 ، على الموقع: www.alahalygate.com.

(9) نقلاً عن: غيورغ سورنس ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة عفاف البطاينة ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015 ، ص102 .

(10) نقلاً عن: جليل اسماعيل مصطفى ، المصدر السابق ، ص17 .

(11) غيورغ سورنس ، المصدر السابق ، ص28 .

(12) مرتضى شنشول سباهي العقابي ، الموقف من التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص ص42-43 .

(13) عبد الرضا حسين الطعان وآخرون ، الفكر السياسي الحديث والمعاصر ، ج1 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص73 .

(14) kei Hiruta, Value Pluralism and political Pluralism: two Problems, University of Oxford, pp5-6.

(15) Ibd, p5.

(16) Ibd, p6.

(17) kei Hiruta, Ibd, p6.

(18) نقلاً عن: شعلان عبد القادر أبراهيم ، التعددية السياسية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية أصول الدين ، الجامعة الاسلامية ، بغداد ، ص25 .

(19) عامر حسن فياض ، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر ، مجلة المواطنة والتعايش، السنة(1) ، العدد(2) ، آذار 2007 ، ص 16 .

(20) عبد الجبار أحمد عبد الله ، واقع ومستقبل عملية الخيار الديمقراطي في العراق ، في: حسنين توفيق ابراهيم وآخرون ، التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص ، مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، الامارات العربية المتحدة ، 2005 ، ص ص93-94 .

(21) عادل حميد مكيطف ، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل من (1989-2004) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص71 .

(22) سعدي كريم ، الامكانية الديمقراطية بين الواحدية والتعددية في الفكر السياسي الاسلامي ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، منظمة الاسلام والديمقراطية ، العدد (15) ، السنة (3) ، بغداد ، آيار 2006 ، ص59 .

(23) رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص65 .

(24) مرتضى شنشول سباهي العقابي ، المصدر السابق ، ص46 .

(25) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، المصدر السابق ، ص ص46-47 .

(26) حسن البزاز ، البناء السياسي والديمقراطية: حال الأمة العربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العددان (5-6) مزدوج ، نيسان 1992 ، ص92 .

(27) سعدي كريم ، التعددية السياسية و جوهر الديمقراطية ..... ، المصدر السابق ، ص183 .

(28) برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ص14-15 .

(29) هادي نعمان الهيتي ، إشكالية المستقبل في الوعي العربي ، ط1 ، مركز دراست الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص147 .

(30) عامر حسن فياض ، أسئلة التعددية والتنوع ..... ، المصدر السابق ، ص5.

(31) عامر حسن فياض ، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث: "الصيرورة والبواكير" ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (1) ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، شباط ، 2005 ، ص ص5-6.

(32) عمار سعدون سلمان البدري ، التعددية الحزبية وأشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي 1970-2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص39 .

(33)علي خليفة الكواري ، مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (296) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص51 .

(34)المصدر نفسه ، ص51.

(35)ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص197 .

(36) سليم فرحان جيثوم ، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) ، 2009 ، على الموقع:
www.fcdrs.com

(37) امين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية(المجتمع العراقي نموذجاً) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2006 ، ص119.

(38) عامر حسن فياض ، فكرة التعددية في العراق ..... ، المصدر السابق ، ص ص5-6.

(39)شعلان عبد القادر ابراهيم ، المصدر السابق ، ص24.

(40) امين فرج شريف ، المصدر السابق ، ص119.

(41) وجيه عفدو علي ، مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد (7) ، المجلد (16) ، جامعة تكريت ، تموز 2009 ، ص552.

(42) هشام حكمت عبد الستار ، الديمقراطية وأشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2003 ، ص19 .

(43) ألان تورين ، ما هي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة حسن قبيسي ، دار الساقي ، بيروت ، 2016 ، ص73 .

(44) هشام حكمت عبد الستار ، المصدر السابق ، ص19 .

(45) برهان غليون ، حقوق الانسان العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (17) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص11 .

المصادر والمراجع

- أحمد صدقي الدجاني ، التعددية السياسية في التراث العربي الاسلامي ، في: سعد الدين أبراهيم وآخرون ، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، ط1 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1989 .
- امين فرج شريف ، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية(المجتمع العراقي نموذجاً) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2006 .
- أمينة النقاش ، التعددية السياسية .... الوهم والحقيقة ، جريدة الاهالي المصرية ، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) ، في الاربعاء 2 أيلول 2009 ، على الموقع:
www.alahalygate.com
- ألان تورين ، ما هي الديمقراطية ؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة حسن قبيسي ، دار الساقي ، بيروت ، 2016 .
- برهان غليون ، حقوق الانسان العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (17) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 .
- جليل اسماعيل مصطفى ، التعددية السياسية في الوطن العربي وجذورها الفكرية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1997 .
- حسن البزاز ، البناء السياسي والديمقراطية: حال الأمة العربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العددان (5-6) مزدوج ، نيسان 1992 .
- رياض عزيز هادي ، من الحزب الواحد ، الى التعددية ، ط1 ، سلسلة آفاق (11) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1995 .
- سعدي كريم ، بين التعددية الراديكالية والتعددية الليبرالية ، جريدة الصباح ، شبكة الاعلام العراقي ، بغداد ، في 12 أيلول 2008 .
- سعدي كريم ، التعددية السياسية و جوهر الديمقراطية دراسة نظرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (36) ، السنة (19) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008 .
- سعدي كريم ، الامكانية الديمقراطية بين الواحدية والتعددية في الفكر السياسي الاسلامي ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، منظمة الاسلام والديمقراطية ، العدد (15) ، السنة (3) ، بغداد ، آيار 2006 .
- سليم فرحان جيثوم ، التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، مقال منشور على الشبكة المعلوماتية الدولية (الانترنيت) ، 2009 ، على الموقع:
www.fcdrs.com

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

- شعلان عبد القادر أبراهيم ، التعددية السياسية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية أصول الدين ، الجامعة الاسلامية ، بغداد .
- عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، ط3 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1986 .
- علي الدين هلال ، نحو معايير محددة الاتجاه ، في: سعد الدين ابراهيم وآخرون ، التعددية والديمقراطية في الوطن العربي ، ط1 ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، 1989 .
- غيورغ سورنس ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير ، ترجمة عفاف البطاينة ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2015 .
- مؤيد جبير محمود الخفاجي ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2005 .
- مرتضى شنشول سباهي العقابي ، الموقف من التعددية الحزبية في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 .
- عادل حميد مكيطف ، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل من (1989-2004) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .
- عامر حسن فياض ، فكرة التعددية السياسية في العراق الحديث: "الصيرورة والبواكير" ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (1) ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، شباط ، 2005 .
- عامر حسن فياض ، أسئلة التعددية والتنوع في الفكر السياسي المعاصر ، مجلة المواطنة والتعايش ، السنة (1) ، العدد (2) ، آذار 2007 .
- عبد الرضا حسين الطعان وآخرون ، الفكر السياسي الحديث والمعاصر ، ج1 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .
- عبد الجبار أحمد عبد الله ، واقع ومستقبل العملية الخيار الديمقراطي في العراق ، في: حسنين توفيق ابراهيم وآخرون ، التحولات الديمقراطية في العراق – القيود والفرص ، مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، الامارات العربية المتحدة ، 2005 .
- عمار سعدون سلمان البدري ، التعددية الحزبية وأشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي 1970-2003 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2004 .
- علي خليفة الكواري ، مفهوم الحزب الديمقراطي: ملاحظات أولية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (296) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 .
- هادي نعمان الهيتي ، إشكالية المستقبل في الوعي العربي ، ط1 ، مركز دراست الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 .
- ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2008 .
- وجيه عفدو علي ، مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، العدد (7) ، المجلد (16) ، جامعة تكريت ، تموز 2009 .
- هشام حكمت عبد الستار ، الديمقراطية وأشكالية الثقافة السياسية في الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2003 .
- kei Hiruta, Value Pluralism and political Pluralism: two Problems, University of Oxford.

ABSTRACT

Political plurality considers as a cornerstone of building of a modern civil state which seeks to achieve social homogeneity through the recognition of the society in plurality and diversity and allow them to express their characteristics freely without coercion. Therefore, the plurality and diversity should be adopted and considered in the Iraqi society that has been facing problems in dealing with such issues. The fragility and vulnerability of current democracy in Iraq mainly because the absence of political plurality in Iraq in the last decades and because the successive

https://doi.org/10.26682/hjuod.2019.21.2.26

totalitarian regimes which have governed the country did not allow the freedom of opinion and the formation of political parties.